نشرة صندوق النقد الدولي

مؤتمر روما

الصندوق يساعد البلدان الأعضاء على مواجهة أزمة أسعار الغذاء

إعداد فريق نشرة الصندوق الإلكترونية
3 يونيو 2008

- الصندوق يقول إن الأزمة قابلة للعلاج، والتحرك "واجب أخلاقي وضرورة اقتصادية"
- الصندوق يوفر تمويلا إضافيا لبعض البلدان الأشد تضررا
- الصندوق ينسق العمل مع الأمم المتحدة والبنك الدولي

قال السيد دومينيك ستراوس–كان في كلمة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي بدأت فعالياته في روما في 3 يونيو الجاري إن ارتفاع أسعار الغذاء يواصل إشعال التضخم على مستوى العالم وتقويض الاقتصادات في البلدان النامية، لا سيما في إفريقيا.

وصرح السيد ستراوس–كان للمندوبين المشاركين في المؤتمر بأن الصندوق ضاعف مساعداته المالية لأربعة من البلدان منخفضة الدخل التي تأثرت بطفرة أسعار الغذاء والوقود، كما أنه يجري مناقشات مع 11 بلدا أخرى بغية تقديم مزيد من الدعم في هذا الخصوص. وقال سيادته إن البلدان التي حصلت على مساعدات إضافية هي بوركينا فاصو وجمهورية قيرغيزستان ومالي والنيجر.

وكان صندوق النقد الدولي قد أعلن في 29 مايو الماضي أنه بصدد تقديم مساعدات إضافية قدرها 21 مليون دولار أمريكي لدولة مالي غير الساحلية الواقعة في غرب إفريقيا لمساعدتها على تخطي الأزمة، كما عزز مساعداته بمقدار 14.4 مليون دولار أمريكي لجمهورية قيرغيزستان الجبلية الواقعة في آسيا الوسطى.

الأزمة قابلة للعلاج

وقال ستراوس–كان، وزير الخارجية الفرنسي الأسبق في الكلمة التي ألقيت في المؤتمر نيابة عنه إن الأزمة قابلة للعلاج إذا ما اتخذ العالم إجراءات ملائمة من أجل

- تلبية الاحتياجات العاجلة لأشد المناطق تضررا من الأزمة وتوفير الغذاء للجياع
- مساعدة البلدان على توجيه الدعم للأكثر احتياجا، مع تجنب الإجراءات التي تزيد من تفاقم الأمور، مثل حظر الصادرات وقيود الأسعار
- مساعدة البلدان على احتواء التكاليف الاقتصادية الكلية ومنع الأزمة من التحول إلى تضخم شامل أو مشكلة في موازين المدفوعات.

ويمكن أن تكون الآثار كبيرة أيضا على موازين المدفوعات. فتوقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن زيادة تكلفة الواردات الغذائية قد تتجاوز 1% من إجمالي الناتج المحلي في حوالي نصف البلدان الإفريقية هذا العام. وتصل هذه الزيادة إلى أعلى مستوياتها في عدد من أكثر البلدان فقرا، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية (ما يقارب 2%) وموريتانيا (3%). وهناك أثر سلبي ملموس أيضا بدأ يتولد عن ارتفاع أسعار الوقود في عدد آخر من البلدان.

ويضم مؤتمر روما الذي يرأسه السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، رؤساء وكالات الأمم المتحدة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والعديد من رؤساء الدول والحكومات. ودعا السيد بان كي مون قادة العالم المجتمعين في القمة إلى اتخاذ خطوات "جريئة وعاجلة" لمعالجة أزمة الغذاء العالمية، ومنها زيادة إنتاج المواد الغذائية وتنشيط الزراعة لضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل.

وأضاف سيادته في الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي أن أكثر من 850 مليون نسمة حول العالم كانوا يعانون نقص الغذاء قبل وقوع الأزمة الحالية. ومن المقدر أن يضاف إلى هذا العدد 100 مليون نسمة أخرى وأن يكون الضرر الأكبر واقعا على أفقر الفقراء.

ليست نقصا في الغذاء العالمي

صرح ستراوس–كان بإنه من المهم إدراك أن المسألة ليس نقصا في الغذاء العالمي، "فهناك ما يكفي لإطعام العالم أجمع في واقع الأمر". "إنما المشكلة تكمن في ارتفاع أسعار الغذاء وعدم قدرة الكثيرين على دفع مقابل الحصول عليه. ومن ثم يتعين أن نزود الأكثر احتياجا للطعام بما يلزمهم منه ــ أو بالمال المطلوب لشرائه." ورحب سيادته بالنداء الذي أطلقه برنامج الأغذية العالمي لجمع 755 مليون دولار أمريكي لمواجهة الارتفاع الحاد الذي طرأ على تكلفة الغذاء.

وينبغي مراعاة كفاءة التكاليف ودقة استهداف المستحقين في التدابير الطارئة التي تتخذ بهذا الخصوص، مع الحرص على ألا تتسبب في إضعاف القدرة على تحقيق الأهداف طويلة الأجل لزيادة إنتاج المواد الغذائية. وقال السيد ستراوس–كان إن زيادة تدابير شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة بدقة إلى المستحقين، مثل برنامج الغذاء مقابل العمل والتحويلات النقدية المشروطة إلى أكثر الشرائح فقرا، يمكن أن تكون بالغة الفعالية، مثلما ثبت في كل من البرازيل والمكسيك.

ومن التدابير الأخرى الفعالة للمدى القصير تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاؤها على المواد الغذائية الأساسية (مثلما حدث في أكثر من 40 بلدا)، وتقديم دعم مؤقت لواحد أو اثنين من المنتجات الحيوية للفقراء، والتوسع في برامج التغذية المدرسية المطبقة في عدد كبير من البلدان (مثل كينيا وجنوب إفريقيا).

غير أن هناك ردود أفعال يتعين اجتنابها، مثل قيود الصادرات التي تعمل على تصدير الجوع من بلد إلى آخر، والدعم المعمم الذي لا يوجه لمستحقيه الفقراء، أو القيود السعرية المباشرة التي تثبط الإنتاج .

وأضاف بقوله: "وقد بدأنا نسمع بالفعل أن المزارعين في البلدان النامية يتركون إنتاج الأرز لأن الأسعار المحلية لا تغطي تكلفة المُدْخَلات."

أسعار الغذاء ستظل مرتفعة

وطبقا للتقرير الصادر في 29 مايو الماضي عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، يُتوقع أن تظل أسعار الغذاء في السنوات العشرة القادمة أعلى بكثير من المستويات التي كانت سائدة في العِقد الماضي.

ويفيد التقرير بأن الضرر الأكبر لارتفاع الأسعار الحالي سوف يلحق بالفقراء والجياع، ويدعو إلى تعبئة عاجلة للمعونة الإنسانية وزيادة التركيز على إعطاء دفعة للإنتاج الزراعي في المدى الأطول.

وصرح السيد جاك ديوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، في مؤتمر صحفي عقد في باريس لإعلان نشر التقرير بأن "الحاجة ماسة لأن يتخذ المجتمع الدولي إجراء متسقا يكفل التصدي لتأثير ارتفاع الأسعار على الجياع والفقراء."

وباستخدام أسعار مصححة لاحتساب التضخم يوضح التقرير أن الأسعار سوف تزداد على مدار العقد القادم بأقل من 10% في حالة الأرز والسكر، وأقل من 20% في حالة القمح، وبمقدار 30% بالنسبة للزبد والحبوب الخشنة والبذور الزيتية، وبأكثر من 50% بالنسبة للزيوت النباتية. ويرى التقرير أن زيادة أسعار النفط، وتغير العادات الغذائية، والتوسع الحضري، والنمو الاقتصادي، والتزايد السكاني، كلها تمثل أسبابا للارتفاع الذي شهدته أسعار الغذاء.

كذلك تشير كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى تنامي الطلب على الوقود الحيوي باعتباره عاملا آخر وراء ارتفاع الأسعار، قائلَين أن إنتاج العالم من الإثينول زاد ثلاثة أضعاف بين عامي 2000 و 2007، ومن المتوقع أن يتضاعف مرة أخرى في السنوات العشرة القادمة. ويمكن أن يزداد تقلب الأسعار أيضا بفعل تغير المناخ وانخفاض مستويات المخزون وأعمال المضاربة.

تعهُّدات البنك الدولي

أعلنت مجموعة البنك الدولي في 29 مايو الماضي أنها ستساند الجهود العالمية للتغلب على أزمة الغذاء من خلال برنامج تمويل سريع بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات الفورية، شاملة مبلغ 200 مليون دولار في شكل منح توجَّه لشرائح السكان الضعيفة في أفقر بلدان العالم.

وإذ أعلنت مجموعة البنك الدولي اتخاذ عدة تدابير لمواجهة تحديات الغذاء الآنية والأطول أجلا، قالت إنها تعتزم زيادة الدعم الكلي الذي تقدمه للزراعة والغذاء على مستوى العالم ليصل إلى 6 مليارات دولار في العام القادم مقابل 4 مليارات دولار حاليا، والبدء في استخدام أدوات لإدارة المخاطر، وتأمين المحاصيل بغية توفير الحماية للبلدان الفقيرة وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: *imfsurvey@imf.org*.

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.